خدمات عامة عالية الجودة حفاظاً على كرامة الإنسان

الاتحاد الدولي للخدمات العامة

مؤتمر إقليمي خاص بإفريقيا والدول العربية

14-11 تشرين الثاني-نوفمبر في أكرا، غانا

القرار الأول

برنامج عمل خاص بالدول العربية والإفريقية

2030-2026

نوفمبر 2025

فهرس المحتويات

I- مقدّمة

أ. موجز

ب. حول النقابات المنتسبة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة في أفريقيا والمنطقة العربية

ت. المنطقة التي نطمح إليها: المطالبة بخدمات عامة عالية الجودة تصون الكرامة

II- تعزيز القوة لنحصل على المنطقة التي نصبو إليها

أ. مقدّمة

ب. التنظيم تعزيزًا للنّمو واستعادة قوة العمال

ت. حقوق النقابات وحقوق العمّال

ث. تعزيز شبكات التواصل لتعزيز القوّة القطاعية

ج. حشد النفوذ ضمانًا لخدمات عامة عالية الجودة تصون الكرامات

III- اقتصاد إقليمي عادل

أ. مقدّمة

ب. العدالة الضريبية: استعادة الثروات المنهوبة

ت. الدَّين العام: أوقفوا التقشف، واجعلوا الكرامة أولوية

ث. العدالة التجارية: مقاومة الصفقات الاستغلالية

ج. الخدمات العامة ذات الجودة ومواجهة الخصخصة

ح. العدالة المناخية الآن

خ. الحماية الاجتماعية الشاملة

IV- الاحترام والكرامة للجميع

أ. مقدّمة

ب. العدالة على صعيد النوع الاجتماعي

ت. تمكين العمّال الشباب

ث. حقوق المهاجرين واللاجئين والنازحين داخليًا

ج. دمج العمّال ذوي الاحتياجات الخاصة (الإعاقات)

V- التضامن وصندوق التضامن

أ. مقدّمة

ب. صندوق التضامن الإقليمي

I- مقدمة

أ. موجز

اعتمد المؤتمر الإقليمي لمنطقة أفريقيا والدول العربية التابع للاتحاد الدولي للخدمات العامة (AFRECON) برنامج العمل الإقليمي للفترة الممتدة من 2026–2030، باعتباره خارطة طريق جريئة لمواجهة الاستغلال المنهجي، وهيمنة الشركات، وسياسات التقشف، والخصخصة، مع تعزيز الخدمات العامة ذات الجودة كأساس للكرامة والعدالة والديمقراطية. ويأتي البرنامج استجابةً لسياق يتميز بتدفقات مالية غير مشروعة تُقدَّر بحوالي 90 مليار دولار سنويًا من أفريقيا، وما بين 50 و80 مليار دولار من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، والبطالة، والظلم القائم على النوع الاجتماعي، والنزاعات، والهجرة القسرية، وأزمات المناخ. ويطرح البرنامج رؤية لمنطقة تسود فيها الحوكمة الديمقراطية، ويتمتع فيها العمال بقوة جماعية، وتُوزَّع فيها الثروة بشكل عادل، وتُعتبر العدالة المناخية فيها أمرًا غير قابل للتفاوض.

لتحقيق ذلك، يُولي البرنامج أولوية لتنظيم النمو وتعزيز قوة العمال، والتأثير في تغييرات السياسات، والدفاع عن حقوق النقابات العمالية، وتعزيز العدالة الجندرية، وتمكين الشباب والعمال المهاجرين، وتعزيز شمول الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقوية الشبكات القطاعية. كما يسعى إلى تحقيق اقتصاد عادل من خلال معارضة خصخصة الخدمات العامة، والمطالبة بالعدالة الضريبية، وعدالة الدَّين والتجارة، وتأمين سياسة الانتقال العادل بقيادة القطاع العام، ضمانًا للحماية الاجتماعية الشاملة.

وفي نهاية المطاف، يُرسّخ هذا البرنامج العملي دور الاتحاد الدولي للخدمات العامة (PSI) في إفريقيا والدول العربية كقوة دافعة في التضامن العمالي العالمي. فهو يعارض السياسات النيوليبرالية، ويقدم بدائل ملموسة لتنمية ديمقراطية ومستدامة تتمحور حول الإنسان. ويؤكد البرنامج أن استعادة السلطة من النخب الشركاتية والاستبدادية، وتضخيم أصوات العمال، أمران أساسيان لبناء المنطقة والعالم الذي نصبو إليه: عالم تسوده الكرامة والعدالة، وتتوفر فيه خدمات عامة عالية الجودة للجميع.

ب. حول النقابات المنتسبة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة في أفريقيا والمنطقة العربية

إنّ الاتحاد الدولي للخدمات العامة (PSI) هو اتحاد نقابي عالمي يضم أكثر من 700 نقابة عمالية ويمثل أكثر من 30 مليون عامل في 154 دولة. يدافع الاتحاد عن حقوق النقابات العمالية وحقوق العمال، ويدعو إلى توفير خدمات عامة ذات جودة للجميع، ويمنح العمال صوتًا في الأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها من المؤسسات العالمية والإقليمية. ضمن هذه الحركة العالمية، تمثل منطقة إفريقيا والدول العربية أكثر من مليون عضو، منظمين في أربع مناطق فرعية

تشمل أكثر من 50 دولة: أفريقيا الناطقة بالإنجليزية (غرب وشرق أفريقيا)، أفريقيا الناطقة بالفرنسية، أفريقيا الجنوبية، والدول الناطقة بالعربية.

وتُعدّ منطقة أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ثاني أكبر قارة في العالم من حيث المساحة وعدد السكان، وتحتضن أصغر سكان العالم سنًا، بالإضافة إلى نسيج غني ومتنوع من الأعراق والثقافات واللغات. وتتميز منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بامتلاكها 50٪ من احتياطيات النفط العالمية و45٪ من احتياطيات الغاز الطبيعي، مما يجعلها محورية لاستقرار الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، تعاني المنطقتان من استغلال منهجي وهيكلي. حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات والشركات العابرة للحدود، وغالبًا بدعم من المؤسسات المالية الدولية، بنهب الثروات من خلال مجموعة من الآليات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، خدمة الديون غير المنتهية، والتهرب الضريبي، وتحويل الأرباح، واتفاقيات التجارة غير المتكافئة. كما تُفرض قوى الشمال العالمي ومؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، شروطًا مجحفة علمًا أنها تطبق سياسات تقشف، وتُخصخص الأصول العامة، وتُغرق الدول في دوامات من الديون، ما يؤدي إلى تحويل 88.6 مليار دولار سنويًا من أفريقيا، و50 إلى 80 مليار دولار من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عبر تدفقات مالية غير مشروعة.

ويرسّخ هذا النهب حالة من عدم المساواة: إذ تعمل نحو 70٪ من نساء أفريقيا في وظائف غير رسمية وهشة تفتقر إلى مقوّمات الحماية الاجتماعية، بينما تُقصي الخصخصة في الرعاية الصحية والتعليم المجتمعات المهمّشة. ويؤدي هذا النهب أيضًا إلى زيادة نسبة البطالة بين الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (حوالي 30٪) وأفريقيا (حيث تزيد نسبة الذين هم تحت سنّ 35 من العاطلين عن العمل لتصل إلى 60٪) وإلى تعزيز الهجرة الجماعية، وتُجرد المنطقة من العمال المهرة مثل الممرضات والمعلمين. في الوقت ذاته، تُسبّب النزاعات والكوارث المناخية، التي تفاقمت بفعل استخراج الوقود الأحفوري بقيادة الشركات، نزوح ملايين، حيث تتحمّل النساء والفتيات 80٪ من أعباء الرعاية الناتجة عن تغيّر المناخ. وتفرض حالة انعدام الأمن، من الإرهاب إلى القمع السلطوي، صمت المعارضة وتقويض الخدمات العامة. يُجابه العمال ونقاباتهم الانتقام للدفاع عن الحقوق والتنظيم والمطالبة بالمساءلة.

وتؤدي الصراعات المدمرة، والإرهاب، والنُظم القمعية إلى القضاء على المشهد السياسي في أفريقيا والعالم العربي. وتواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان أزمات إنسانية كارثية، فيما يعاني لبنان وسوريا واليمن من الاضطرابات ويحتاجون إلى إغاثة عاجلة.

وفي فلسطين، يشكّل الاحتلال الإسرائيلي المُتعسّف والقصف المستمرّ لغزة انتهاكات خطيرة للقانون الدولي. وقد دمّرت الضربات المستمرة مظاهر الحياة اليومية، والمنازل، والمستشفيات، والبنى التحتية الحيوية. ومع تصاعد الغضب العالمي تجاه حكومة نتنياهو، تستمر إسرائيل في الاستجابة العسكرية غير المتناسبة، ما يؤدي إلى سقوط ضحايا مدنيين عشوائيين، لا سيّما من النساء والأطفال. ولم تعد هذه الحالة مجرد حرب، بل تجاوزتها لتصبح حملة إبادة جماعية. ومع ذلك، يبذل عاملون في الرعاية الصحية والخدمات العامة شجاعة كبيرة للحفاظ على ما تبقى من كرامة للناجين.

ت. **المنطقة التي نطمح إليها: المطالبة بخدمات عامة عالية الجودة تصون الكرامة**

تتطلع منطقتنا إلى مستقبل يسوده الحكم الديمقراطي، وقوة العمل الجماعي للعمال، والمساواة بين الجنسية، وتأمين:

1. خدمات عامة عالية الجودة تضمن حياة كريمة للجميع، تشمل الرعاية الصحية الشاملة، والتعليم، والطاقة، والمياه، والصرف الصحي، تُقدَّم من خلال مؤسسات ممولة جيدًا، تراعي الفوارق الجندرية، وتخلو من الخصخصة وهيمنة الشركات الكبرى. تجدر الإشارة إلى أنّ خدمات الحكم المحلي العالية الجودة، مثل إدارة النفايات، والرعاية الاجتماعية، والإسكان العام والاجتماعي، وأعمال الطوارئ العامة، وإدارة المساحات الخضراء، مستلزمات ضرورية لضمان حياة كريمة.

2. السيادة الاقتصادية التي يُعاد فيها توزيع الثروات بعدالة، وتُجبر الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية على دفع الضرائب العادلة، وإلغاء الديون الظالمة، والامتثال لمعايير العمل والبيئة. ويُشترط في الدعم المالي الدولي ألا يؤدي إلى تراكم المزيد من الديون على كاهل الدول.

3. وتزدهر الديمقراطيات الشاملة في ظل حكومات شفافة تعتنق قيادة النساء، ومشاركة الشباب، وصنع القرار التشاركي.

4. إن موضوع العدالة المناخية غير قابل للتفاوض: إذ يجب أن تكون البُنى التحتية العامة متينة، ويجب أن تحافظ انتقالات الطاقة المتجددة على الطاقة كخدمة عامة وتحمي حقوق العمال، كما لا بدّ من مشاركة النساء في قيادة عمليات الاستجابة للكوارث.

5. الحق في التنظيم، مع تمكين النقابات من ضمان أماكن عمل آمنة، وأجور معيشية، وحقوق للجميع.

6. القوة لخلق مساحات لقيادة النقاشات التي تضع الأساس لرؤية اقتصادية بديلة تستعيد السيادة الاقتصادية، وتعطي الأولوية للعدالة الاجتماعية، وتضع احتياجات العمال والمجتمعات في صميم صنع السياسات. تتحدى هذه الرؤية هيمنة الرأسمالية النيوليبرالية ومؤسساتها، مثل منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وحلفائهم.

7. تعزيز الهياكل الوطنية وتحت الإقليمية والإقليمية للاتحاد الدولي للخدمات العامة (PSI) في المنطقة من خلال التعليم والتدريب والتضامن الدولي، بما يمكّننا من قيادة جهود المقاومة اللازمة والدفع بالبدائل السياسية السليمة.

II- تعزيز القوة لنحصل على المنطقة التي نصبو إليها

أ. مقدمة

تكمن قوة النقابة العمالية في عضويتها، التي تُعدّ أساس التفاوض الجماعي، وتأثير السياسات، وكرامة مكان العمل. ومع ذلك، في إفريقيا والدول العربية، أدت الخصخصة، والقوانين المناهضة للنقابات، وسياسات التقشف إلى تآكل الحمايات، مما ترك ملايين من العاملين في الخدمات العامة في حالة عمل غير مستقرة. فعدم دفع الأجور، وتأخر الرواتب، وانتشار العمالة غير المنتظمة عوامل تقوّض سبل العيش، فيما تتواطأ الحكومات مع الشركات لقمع المعارضة.

ينمو المحور المشترك بين الشركات والدولة على الانقسام. سنستعيد القوة من خلال التنظيم المستمر، والتعبئة الإبداعية، وتركيز الاهتمام على أكثر الفئات تهميشًا، أي على النساء، والشباب، والعمال المهاجرين، والعاملين في القطاع غير الرسمي. رؤيتنا ثابتة لا تتزعزع: منطقة تضمن فيها الخدمات العامة عالية الجودة كرامة الجميع، وتكون النقابات رائدة في الديمقراطية، ديمقراطية مسخّرة لخدمة الشعب.

لقد واجهت حقوق النقابات العمالية بعض التحديات في المنطقة، ومن أبرزها القمع المُقنَّن، ففي مصر، الجزائر، والأردن، تقوم القوانين المناهضة للنقابات بتجريم التنظيم النقابي، بينما تُستخدم السرديات الأمنية كمبرر للاعتقالات التعسفية وتفكيك النقابات. كما أنه لا يتمّ الاعتراف بالعاملين في القطاع العام كنقابات بموجب القوانين الوطنية، أو تُفرض إجراءات صارمة تُعيق عملية استيفاء معايير الاعتراف. ومن التحديات الأخرى التي واجهتها النقابات العمالية في المنطقة، انتهاك معايير منظمة العمل الدولية، ففي 28 دولة في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تُفرض قيود على التفاوض الجماعي للموظفين المدنيين، في انتهاك لاتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 87 و98. إضافة إلى التواطؤ ما بين الدولة والشركات، إذ تؤدي نماذج الإسناد الخارجي والرقمنة إلى حرمان العمال من التمثيل النقابي، مما يكرّس الاستغلال، ويُقدّم خدمات عامة رديئة، ويُقوض ملكية البيانات العامة.

ب. التنظيم تعزيزًا للنّمو واستعادة قوة العمال

أجرت المنطقة مسحًا لتحديد أولويات المنظمات النقابية الأعضاء، بما في ذلك احتياجاتها في مجال التنظيم. من بين 164 نقابة منتسبة، قدّمت 96 منها معلومات بشأن أولوياتها واحتياجاتها التنظيمية. وبناءً على هذه الردود، تم تطوير استراتيجية إقليمية للتنظيم والنمو.

تحدد الاستراتيجية نموذجًا تنظيميًا يهدف إلى تزويد منظّمي النقابات (المنظمات المنتسبة) بالأدوات والاستراتيجيات والتكتيكات اللازمة للتوظيف والتنظيم الفعّال. ويهدف النموذج إلى الانتقال من أسلوب التنظيم القائم على تقديم الخدمات إلى تنظيم يركّز على بناء قوة العمّال من أجل التغيير. كما تسعى الاستراتيجية إلى توسيع جهود التنظيم، لا سيّما على صعيد الخدمات العامة التي خضعت للخصخصة. وهناك جهود جارية في عدد من دول المنطقة لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

وللدفع بهذه الجهود قدمًا، تلتزم النقابات المنتسبة القيام بالخطوات التالية، ضمن سواها:

1. العمل مع الأمانة الإقليمية على تنفيذ استراتيجية التنظيم والنمو للفترة الممتدة من 2026 إلى 2030، والتي تهدف إلى بناء القوة والتأثير في أماكن العمل وفي ميادين السياسات العامة.
2. ضمان تعزيز الأنشطة الوطنية، ودون الإقليمية، والإقليمية الخاصة بمشاريع استراتيجيات التنظيم والنمو.
3. إدراج توظيف العمال في القطاع الخاص والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي، ممن يعملون ضمن مجالات الخدمات العامة مثل الصحة، وإدارة النفايات، ضمن استراتيجيات النمو التي تعتمدها.
4. المساهمة في الجهود العالمية لتعبئة جميع نقابات التمريض ضمن شبكة من العاملين في قطاع الصحة تحت مظلة الاتحاد الدولي للخدمات العامة، بما يعزز تأثير السياسات الصحية الدولية والإقليمية وتحسين تقديم الرعاية الصحية للجميع.
5. تعزيز الشبكات التي تضم جميع العاملين في الخدمات العامة تحت لواء الاتحاد الدولي للخدمات العامة.
6. التعاون على المستويات الوطنية، ودون الإقليمية، والإقليمية، والدولية لمواجهة الأنظمة الاستبدادية ومصالح الشركات التي تقوّض حقوق العمال في التفاوض الجماعي، واعتراف النقابات في القطاع العام، وحماية حقوق النقابات، والنشطاء من استيلاء الشركات على الخدمات العامة.
7. المطالبة بالتصديق على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 87 (حرية التنظيم النقابي) ورقم 98 (حق التفاوض الجماعي)، والسعي إلى إصلاح القوانين والدساتير الوطنية لتتوافق مع روح ونص هاتين الاتفاقيتين الأساسيتين.
8. فضح انتهاكات حقوق النقابات العمالية والدعوة إلى التضامن الدولي الفوري والفعّال.
9. تعزيز الحوار الاجتماعي وإنشاء أطر للتفاوض، مثل لجان التفاوض الدائمة، للتفاوض مع الحكومات بشأن حماية الأجور، وسلامة أماكن العمل، والمساواة الجندرية.

ت– حقوق النقابات وحقوق العمّال

تُعد النقابات العمالية قوة فاعلة في النضال من أجل العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والديمقراطية، والحوكمة الرشيدة. ولا يمكن للدول في المنطقة تحقيق أجندة العمل اللائق من دون حركات نقابية قوية، والتي تعتمد استمراريتها على قوة عضويتها. ومع ذلك، فإن تزايد العمالة غير المستقرة واللجوء إلى التعاقد الخارجي يُشكّلان تهديدًا متزايدًا لأجندة العمل اللائق ويقوضانها.

في عدد من الدول الإفريقية والعربية، لا تزال انتهاكات الحقوق النقابية قائمة. وتستمر هذه الأوضاع المقلقة في دول مثل الجزائر، ومصر، وإسواتيني، وليبيريا، وموزمبيق، وبوتسوانا، وتشاد، وسيراليون، والنيجر، ومالي، وغينيا، وبوركينا فاسو.

وفي الشبه الإقليم العربي، تواجه النقابات المستقلة في الجزائر، ومصر، وتونس، والبحرين، والأردن، ضغوطًا متعددة من قبل السلطات، تصل في بعض الحالات إلى القمع، خاصة في الجزائر ومصر. ويشمل هذا القمع اعتقال النقابيين، وفصلهم من العمل، وتوجيه تهم بالإرهاب، وفرض قيود على أنشطتهم وانتخاباتهم. كما يُحظر على النقابات المستقلة تحصيل اشتراكات العضوية في هذه الدول، وقد أصدرت الحكومات قوانين ومراسيم تستهدف النقابات المستقلة بشكل مباشر.

ولا تزال عدد من الدول تحتفظ بتشريعات تُقيّد الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية، لا سيما بالنسبة للموظفين العموميين، كما هو الحال في لبنان، والعراق، والأردن، وليبيريا، وموزمبيق. وتشكل هذه القيود انتهاكًا لمعايير منظمة العمل الدولية، ويُعد الدفاع عن حقوق العمال والنقابات أولوية أساسية للاتحاد الدولي للخدمات العامة.

من المهم الإشارة إلى أن الأنظمة الاستبدادية لا تتوافق مع التمتّع بالحقوق النقابية؛ ويتجلى ذلك بوضوح في الأنظمة العسكرية في بوركينا فاسو، والنيجر، وغينيا، ومالي، وكذلك تحت الحكم الملكي في إسواتيني.

ونظرًا لاستمرار انتهاك حقوق النقابات العمالية في منطقتنا، فإننا سنقوم بخطوات عملية للدفاع عن هذه الحقوق.

وفي هذا السياق، نُعلن نحن النقابات المنتسبة ما يلي:

1. دعم مسار التحول الديمقراطي لضمان التمتع بالحقوق النقابية، مثل حرية التنظيم والمفاوضة الجماعية.
2. الدفاع عن الحق في الإضراب، والتعاون مع النقابات الأعضاء والحركة العمالية العالمية، ومواجهة أي هجمات تستهدف هذا الحق.
3. تعزيز الحوار الاجتماعي بجميع أشكاله وعلى كافة المستويات، بما في ذلك إنشاء آليات ثنائية وثلاثية على المستوى الوطني للتفاعل مع الإدارات المحلية والإقليمية والوطنية بشأن القضايا التي تهم عمال الخدمات العامة.
4. مواصلة تعبئة الأعضاء، وإطلاق حملات تضامن، وممارسة الضغط على الحكومات والمؤسسات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
5. تعزيز إجراءات التضامن على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لمقاومة انتهاكات الحقوق النقابية أينما وُجدت.
6. تقوية أنظمة الإبلاغ الفعّالة لتعزيز الالتزام بالمعايير النقابية.
7. الدعوة إلى تحسين الإطار التشريعي تدريجيًا، بدءًا من التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية وتنفيذها.

ث- تعزيز شبكات التواصل لتعزيز القوّة القطاعية

يوفّر العمل القطاعي للمنظمات الأعضاء فرصًا لمعالجة التحديات في أماكن العمل من خلال تبادل الخبرات المهنية والتعاون العابر للحدود. ومن خلال الاستفادة من الخبرة المتخصصة في كل قطاع، يمكن للنقابات تكييف استراتيجياتها بما يتناسب مع السياقات المختلفة للبلدان والصناعات. وتُعد الشبكات القطاعية ضرورية لتعزيز مختلف القطاعات كجماعة متماسكة من العمّال الذين يتشاركون تجارب وتحديات متماثلة.

تُتيح الشبكات القطاعية، بوصفها مجموعات فرعية ضمن القطاع العام، التعلم من الأقران، والنقاش حول السياسات، وإجراء مفاوضات جماعية منسقة مع أصحاب العمل. وتكون هذه الشبكات أكثر فاعلية عندما تُنظَّم حول برامج عمل واضحة يلتزم بها جميع الأعضاء.

وعلى الرغم من وجود أطر عالمية يعتمدها الاتحاد الدولي للخدمات العامة، للعمل القطاعي، إلا أن تنفيذ هذه الأطر في إفريقيا والدول العربية لا يزال غير متّسق.

تشمل القضايا الرئيسية ما يلي:

1. تركيز قطاعي مجزأ: غالبًا ما تفتقر الأنشطة إلى مقاربة قطاعية، ما يؤدي إلى ضياع فرص الاستفادة من التآزر والخبرة المهنية المتخصصة.
2. ثغرات على صعيد الحوكمة: لا يوجد إطار موحّد للتمويل أو اتخاذ القرار أو المساءلة، مما يؤدي إلى ظهور شبكات غير مستقرة تُدار بأسلوب ارتجالي.
3. مشاركة غير متوازنة: رغم وجود خمس شبكات قطاعية نشطة في المنطقة (الصحة، التعليم، الطاقة، البلديات/الحكم المحلي)، إلا أن مستوى مشاركة المنظمات الأعضاء يختلف، حيث تنخرط بعض النقابات بشكل أكثر فاعلية من غيرها.

لمواجهة هذه التحديات، تلتزم المنظمات الأعضاء، بدعم من الأمانتين الإقليميّة والعالميّة، بما يلي:

1. وضع إطار حوكمة موحّد تتم المصادقة عليه من قِبل اللجنة الإفريقية واعتماده؛
2. تعزيز التعاون بين الشبكات القطاعية لزيادة التنسيق وتبادل الخبرات عبر القطاعات المختلفة؛
3. دمج القضايا المشتركة في خطط العمل القطاعية، من خلال تضمين قضايا محورية مثل العدالة الضريبية، العمل المناخي، بدائل الخصخصة، والهجرة وحقوق العمال المهاجرين؛
4. إنشاء شبكة قطاعية للمرافق العامة لتوفير مساحة تنسيقية ومعرفية تُعنى بالتحديات والفرص في هذا القطاع الحيوي.

ج- حشد النفوذ ضمانًا لخدمات عامة عالية الجودة تصون الكرامات

بغية تعزيز قوتهم، لا بدّ وأن ينسق العمال تحركاتهم حول مطالب واضحة، وبمشاركة أكبر عدد ممكن من الحلفاء. ومن خلال الجهود المشتركة للنقابات المنتسبة، تمكنت هذه المنطقة من الدفع باتجاه إجراء تغييرات في السياسات في عدد من البلدان.

إلا أنه، وبسبب اختلالات موازين القوى والمعلومات، لا تزال الأنظمة متعددة الأطراف تُقوِّض المنطقة من خلال سياساتها، التي تحد من قدرة الدول على تعبئة الموارد وتضييق الحيز السياسي، ما أدى إلى تدهور ملحوظ في جودة الخدمات العامة.

وتعدّ تعقيدات الأنظمة متعددة الأطراف، وضيق الحيز السياسي، ومحدودية الوقت المتاح للمشاركة، تحديات كبيرة. ولمواجهة هذه التحديات، يجب أن نلتزم بالمشاركة النشطة في القضايا المصيرية من خلال استراتيجيات يقودها العمّال، تُطالب السياسات التي تضمن خدمات عامة عالية الجودة تصون كرامة الجميع وتؤثر فيها.

لذلك، نحن النقابات المنتسبة نقرر، من بين أمور أخرى، ما يلي:

1. العمل عن كثب مع الأمانة الإقليمية، والمقر الرئيسي للاتحاد الدولي للخدمات العامة، والمسؤولين القطاعيين لبناء قدرات القادة في جميع أنحاء المنطقة، من خلال تزويدهم بالمهارات والأدوات اللازمة للمشاركة في هذه الفضاءات وإسقاط القوة المطلوبة لإحداث التغيير.

2. الانخراط الاستراتيجي مع الهيئات الإقليمية وشبه الإقليمية، مثل الاتحاد الإفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، بالإضافة إلى المنتديات السياسية الأخرى، من أجل الدعوة إلى سياسات وأطر تحمي حقوق العمال وتضمن خدمات عامة ذات جودة. يهدف ذلك إلى ضمان سماع أصوات العمّال والمساهمة الفعّالة في تشكيل أجندة التكامل الإقليمي والسياسات الاقتصادية التي تؤثر على القارة.

3. اعتماد أساليب مبتكرة لضمان وصول رسائلنا ومطالبنا عبر مختلف منصات الإعلام، بما يشمل كافة المنظمات الأعضاء، والحركة العمالية، وحلفاءنا، والحكومات الوطنية، والمنظمات الحكومية الدولية، وصنّاع السياسات حول العالم.

4. توصيل رسائل حملاتنا بشكل يبرز العلاقة بين تقديم خدمات عامة ذات جودة والعيش بكرامة، مع التأكيد على أن رسالتنا تتجاوز حدود العمل المنظم، لتخاطب جميع من يعتمدون على الخدمات العامة ويسعون إلى حكم ديمقراطي يضع مصلحة الشعوب في المقدمة.

5. العمل مع حلفاء خارج الإطار العمالي ممن يشاركوننا رؤيتنا، بما في ذلك مستخدمي الخدمات العامة، والجمهور العام، والحكومات المستعدة لمواجهة هيمنة الشركات الكبرى.

III- اقتصاد إقليمي عادل

1. مقدّمة

الاقتصاد العادل ضرورة لتحقيق الكرامة والمساواة والتنمية المستدامة. ففي إفريقيا والمنطقة العربية، ما زال جشع الشركات، وأعباء الديون، واتفاقيات التجارة الاستغلالية، تساهم في تكريس الفقر وتوسيع فجوة عدم المساواة. نحن ملتزمون بتفكيك هذه الأنظمة الجائرة من خلال إعطاء الأولوية لحقوق العمّال، وتعزيز العدالة الجندرية، وضمان السيادة على الموارد، وبناء خدمات عامة ذات جودة تصون كرامة الإنسان.

وعلى المدى البعيد، نهدف إلى إنشاء مساحات يستطيع فيها العمّال إطلاق نقاشات جوهرية تُسهم في بلورة رؤية اقتصادية بديلة، تضع العدالة الاجتماعية والسيادة الاقتصادية في صميم صنع السياسات، وترتكز على تلبية احتياجات العمّال والمجتمعات.

ستُوفّر هذه المساحات فرصًا للنقابات العمالية وحلفائها لتحليل إخفاقات النظام القائم بشكل جماعي، وصياغة بدائل مستندة إلى تجارب العمّال، وتطوير استراتيجيات لتعزيز الخدمات العامة، وخلق وظائف لائقة، والدفع نحو حوكمة اقتصادية ديمقراطية. تتحدى هذه الرؤية هيمنة الرأسمالية النيوليبرالية والمؤسسات التي تكرّس سياساتها، والتي ساهمت في تعميق إجراءات التقشف، وتوسيع الفجوات الاجتماعية، وتقويض الخدمات العامة.

ب- العدالة الضريبية: استعادة الثروات المنهوبة

تخسر إفريقيا نحو 88.6 مليار دولار سنويًا بسبب التدفقات المالية غير المشروعة. وفي المقابل، تخسر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما بين 50 إلى 80 مليار دولار سنويًا، ويُعزى 60% من هذه الخسائر إلى الشركات متعددة الجنسيات التي تمارس التهرب الضريبي، وتحويل الأرباح، والاستفادة من الملاذات الضريبية السرية، بما في ذلك الحوافز الضريبية الضارة. علاوة على ذلك، فإن الضرائب غير العادلة مثل ضريبة القيمة المضافة، تؤثر بشكل غير متكافئ على النساء، حيث تُنفق النساء ما يقارب 70% من دخلهنّ على السلع والخدمات الأساسية، ما يجعلهنّ يتحمّلن عبئًا ماليًا أكبر.

وتعدّ الإيرادات المحلية المصدر الوحيد المستدام لتمويل احتياجات المنطقة، بما في ذلك التعليم، والرعاية الصحية، والطاقة، والأجور، وتقليص الفقر وعدم المساواة، والحوكمة الإقليمية، والبنية التحتية، والضمان الاجتماعي. ومع ذلك، فإن الإصلاحات الضريبية التي تقودها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تخدم بالدرجة الأولى مصالح الدول الغنية، وتُتيح للشركات متعددة الجنسيات تحميل العمّال الأعباء الضريبية.

خلال العقد الماضي، قامت النقابات العمالية والنقابات المنتسبة ومنظمات المجتمع المدني بتعبئة الجهود من أجل العدالة الضريبية، والمطالبة بنُظم عادلة لتوليد الإيرادات تدعم التعليم والرعاية الصحية والتنمية. وقد تحقق بعض التقدّم في هذا الإطار. فعلى سبيل المثال، في تنزانيا، اقترحت النقابات إطارًا للحوافز الضريبية بهدف الحد من خسائر الإيرادات، وفي نيجيريا، تعمل النقابات للتشجيع على تشريع يضع حدًا أدنى بديلًا للضريبة يتماشى مع المعدل العالمي للضريبة على

الشركات الذي تقترحه منظمة التعاون والتنمية، بهدف زيادة الإيرادات المحلية. وستواصل النقابات دعم مطالب الجنوب العالمي باعتماد اتفاقية ضريبية دولية تحت رعاية الأمم المتحدة، باعتبارها حلاً ديمقراطيًا وعادلاً لحوكمة النظام الضريبي العالمي.

وبناء عليه، نعلن نحن، النقابات المنتسبة، التزامنا بما يلي:

1. دمج حملة العدالة الضريبية في برامج التثقيف والتدريب النقابي، من خلال تبني قرارات في المؤتمرات الوطنية تُناصر اعتماد نموذج بديل عن النموذج الاقتصادي الحالي، مع تركيز خاص على النضال من أجل العدالة الضريبية.
2. التعاون مع مسؤولي سياسات العدالة الضريبية في الاتحاد الدولي للخدمات العامة على المستويين الإقليمي والعالمي لتوفير الدعم الفني وتطوير المواد السياسية، وإعلام الأعضاء ومساعدتهم في مجالات التواصل، والضغط، وتنظيم الحملات المؤثرة في السياسات الضريبية الحكومية.
3. الدعوة إلى الشفافية في تعامل الحكومات مع الشركات متعددة الجنسيات، بما في ذلك الكشف عن الاتفاقيات الضريبية والمزايا الممنوحة لها.
4. النضال من أجل إشراك النقابات العمالية والمجتمع المدني في صياغة السياسات الضريبية الوطنية وتطويرها، لضمان تمثيل مصالح العمّال والجمهور.
5. وضع إطار إقليمي لمطالب العدالة الضريبية ليكون بمثابة دليل استرشادي للحملات الوطنية في هذا المجال.
6. التعاون مع مركز الاتحاد الدولي للخدمات العامة للمساءلة والبحث في ضرائب الشركات الدولية **(CICTAR)** وشبكة النقابات من أجل العدالة الضريبية (NUTJ) ، من أجل تعزيز دعم البحوث والحملات الخاصة بالعدالة الضريبية.

ت- الدَّين العام: أوقفوا التقشف، واجعلوا الكرامة أولوية

يستنزف خدمة الديون 40% من الميزانيات الوطنية في عدد من البلدان، ما يحرم القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والأجور والتصدي لتغيّر المناخ من التمويل اللازم. كما أن 82% من البلدان المثقلة بالديون تعاني من أزمات غذائية، مما يؤدي إلى تفاقم عبء الرعاية غير مدفوعة الأجر، الذي تتحمّله النساء غالبًا.

يرجع أصل هذه الأزمة إلى النماذج الاقتصادية الموروثة من الحقبة الاستعمارية، حيث تركز اقتصادات بلدان الجنوب العالمي على الصناعات الاستخراجية التي تُصدّر المواد الخام إلى بلدان الشمال العالمي المُصنّعة، مما يعيق التصنيع المحلي، ويقلل من فرص خلق الوظائف، ويحول دون التطور التكنولوجي، ويقلل العائدات من القطاعات ذات القيمة المضافة. وما يزيد الوضع سوءًا انخفاض أسعار السلع الأساسية وتزايد حالات التعثر في السداد، حيث تلتهم مدفوعات الفوائد نحو 20% من الإيرادات الضريبية، كما يفاقم الفساد وممارسات الاقتراض غير الشفافة من دوامة التقشف المستمرة.

وتسهم برامج التكيّف الهيكلي التي تفرضها مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تكريس هذا الواقع، من خلال تشجيع استخراج الموارد وفرض ضرائب رجعية، ما يزيد الاعتماد على الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

تُبرز أزمة الديون الاختلالات الهيكلية في النظام الاقتصادي العالمي، حيث تُجبر بلدان الجنوب على تصدير المواد الخام واستيراد السلع المصنعة، ما يحدّ من فرص التصنيع وتطوير المهارات ويُرسّخ التبعية الاقتصادية.

لمعالجة هذه الأزمة بشكل جذري، لا بد من: تفكيك إرث الاستعمار الاقتصادي ومواجهة شروط الإقراض الاستغلالية، وتركيز السياسات الاقتصادية على تمويل وتوفير خدمات عامة عالية الجودة تعود بالنفع على جميع المواطنين، تعبئة الموارد المحلية من خلال نظام ضريبي عادل يُسهم في تقليص الاعتماد على الديون، إجراء مراجعة دقيقة للدين العام للكشف عن المستفيدين الحقيقيين منه، الاستثمار في الصناعات المستدامة والمُنتجة لتقليل الاعتماد على المواد الخام وتعزيز النمو الشامل. بهذه الخطوات، يمكن كسر قيود التقشف، وبناء اقتصادات عادلة ومقاوِمة للأزمات، تضع كرامة الإنسان وحقوقه في قلب الأولويات.

هناك حاجة ملحة لمعالجة قضية الديون العامة في المنطقة.

وبناء عليه، نعلن نحن، النقابات المنتسبة، التزامنا بما يلي:

1. توعية الأعضاء حول تأثيرات الديون طويلة الأمد على المجتمع والعمّال، مع الدخول في شراكة مع منظمات المجتمع المدني للمطالبة بالشفافية في استخدام الديون الخارجية.
2. تعزيز عملية اعتماد آليات دين عادلة تشمل خيارات تخفيف الديون تُعطي الأولوية للفئات الضعيفة بدلًا من المدينين غير المسؤولين.
3. دعم عملية إجراء مراجعات لتحديد المستفيدين من الدين العام كأساس للمساءلة واعتماد إعادة هيكلة عادلة.
4. تنظيم حملات لمكافحة الفساد في الديون السيادية عبر تقوية المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد وإلغاء الديون غير المشروعة، مثل القروض الجائرة الناتجة عن صفقات غير شفافة.
5. تكثيف جهود العدالة الضريبية، بما في ذلك فرض رسوم على الثروات في الملاذات الضريبية والضرائب الاستثنائية لتعزيز الموارد المحلية.
6. استكشاف نماذج اقتصادية بديلة تقلل الاعتماد على تصدير المواد الخام، مع إعطاء الأولوية للتصنيع، والأمن الغذائي، والاكتفاء الذاتي بدعم من دولة تنموية.

ث- العدالة التجارية: مقاومة الصفقات الاستغلالية

على الرغم من الخطابات التفاؤلية التي تحيط باتفاقيات التجارة الحرة المبرمة ما بين إفريقيا والدول العربية، يبقى العديد من الخبراء، بمن فيهم النقابات العمالية، متشككين في قدرة هذه الاتفاقيات على تحقيق الازدهار الشامل. ويكمن جوهر هذا التشكيك في أن اتفاقيات التجارة الحرة تعتمد على اقتصاد السوق الحر ونموذج تنموي قائم على التصدير، يركز على تحرير الأسواق، وفتح القطاعات للشركات متعددة الجنسيات، وتخفيف القيود التنظيمية، وغالبًا ما يأتي ذلك على حساب الصناعة المحلية، والخدمات العامة، وحقوق العمّال. وقد رسّخ هذا الوضع ديناميات سلطة غير متكافئة. وغالبًا ما تقوض هذه الاتفاقيات قدرة الحكومات على دعم القطاعات الاستراتيجية، وحماية السيادة الغذائية، وفرض معايير العمل والبيئة، مما يؤدي إلى تعميق الاعتماد والتخلف بدلًا من معالجتهما.

تتضمن اتفاقيات التجارة الحرة واتفاقيات الاستثمار الثنائية عادة نظام تسوية النزاعات بين المستثمر والدولة (ISDS)، وهو آلية تمنح المستثمرين حق اللجوء لحماية مصالحهم، وضمان تطبيق هذه الحماية دوليًا في حال أصدرت الدول قوانين تهدف إلى حماية المصلحة العامة، ولكنها تُقلّص من فرص تحقيق أرباح الشركات متعددة الجنسيات.

على مدار السنوات، فشلت المقترحات الإصلاحية لنظام تسوية النزاعات بين المستثمر والدولة، مثل تلك المقدمة من مجموعة العمل الثالثة التابعة للأمم المتحدة (UNCITRAL) والاتحاد الأوروبي لإنشاء محاكم استثمارية متعددة الأطراف(MIC) ، في معالجة المشكلة الأساسية لهذا النظام: القوة المطلقة التي يمنحها للشركات لمقاضاة الدول السيادية. وفي جميع أنحاء العالم، منحت هذه الهيئات القضائية للشركات الكبرى والأفراد الأثرياء مليارات الدولارات من أموال دافعي الضرائب، غالبًا كتعويضات عن قوانين أُقرّت لصالح المصلحة العامة. اليوم، هناك 150 قضية مرتبطة بنظام تسوية النزاعات بين المستثمر والدولة مرفوعة ضد دول إفريقية، علمًا أن هذا العدد يشمل فقط القضايا التي تُعدّ علنية ومدرجة في قاعدة بيانات الأمم المتحدة. وستستمر المنطقة في جهودها الآيلة إلى إطلاق حملة مناهضة لنظام ISDS في اتفاقيات التجارة الحرة واتفاقيات الاستثمار الثنائية، بما في ذلك اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) الأخيرة.

وبناء عليه، نعلن نحن، النقابات المنتسبة، التزامنا بما يلي:

1. تقييم جوهر الاتفاقيات المقترحة والقائمة في ضوء تطلعات التنمية الإقليمية في إفريقيا والدول العربية، وأولوياتها، واستراتيجياتها.
2. إجراء البحوث ونشر المعلومات حول تأثير اتفاقيات التجارة والاستثمار المختلفة في المناطق والدول ضمن سياق نظام تسوية النزاعات بين المستثمر والدولة (ISDS) والقضايا التجارية الأخرى ذات الصلة التي أثارها الخبراء والنقابات العمالية.
3. تنظيم حملات معارضة للاتفاقيات التجارية والاستثمارية الضارة في ظل العولمة والرقمنة، بما في ذلك اتفاقيات الاستثمار الثنائية.

4. معارضة الاتفاقيات التي تقوض الخدمات العامة، وتسهل الخصخصة، وتقوض دور البلديات، وتحتوي على نظام تسوية النزاعات بين المستثمر والدولة، خصوصًا معاهدة ميثاق الطاقة.

5. إدانة الفساد والنضال من أجل تعزيز المؤسسات المسؤولة عن التحقيق والملاحقة القضائية للمسؤولين الفاسدين.

6. تعبئة المقاومة الشعبية على المستوى القاعدي عبر بناء تحالفات مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الدفاع عن قضايا التجارة، وتشكيل شراكات مع الحركات الاجتماعية ذات الصلة.

ج- الخدمات العامة ذات الجودة ومواجهة الخصخصة

ينص القسم 6.1.1 من خطة العمل العالمية الخاصة بالاتحاد الدولي للخدمات العامة على أن "الخدمات العامة ذات الجودة هي أساس المجتمع العادل والاقتصاد القوي." فهي تجعل المجتمعات والاقتصادات أكثر عدالة وقدرة على الصمود أمام الأزمات والكوارث، وتحمي الفئات الأكثر ضعفًا مثل الأطفال، والمرضى، والأشخاص الذين يعانون من البطالة، وذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن، والفئات المهمشة. وتُعد الخدمات العامة الأداة الأساسية للدولة للوفاء بالتزاماتها تجاه حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والعدالة الاجتماعية.

كما يؤكد القسم 6.1.4 أن مكافحة الخصخصة ليست مجرد إيقاف بيع الخدمات العامة، بل هي نضال من أجل نوع المجتمع الذي نريده، مجتمع قائم على العدالة الاجتماعية، والمساواة، والديمقراطية، مجتمع يخدم مصالح الشعب.

تهديد الخصخصة في إفريقيا والمنطقة العربية: خلال العقد الماضي، شهدت المنطقة موجة من الخصخصة في مجالات الرعاية الصحية، والمياه، والكهرباء، والتعليم، لا سيما في رواندا، ونيجيريا، وتونس، والأردن، والمغرب، وغانا. ويدّعي المؤيدون للخصخصة أن القطاع الخاص أكثر كفاءة وأفضل في الاستثمار بالبنية التحتية، إلا أنّ الأبحاث التي أجرتها مؤسسات مثل PSIRU وغيرها دحضت هذه الادعاءات واعتبرتها أكاذيب تروّج لها الشركات التي مُنحت حقوق الخصخصة.

وفي هذا الإطار، يعمل الاتحاد الدولي للخدمات العامة بنشاط مع المنظمات الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني لمقاومة محاولات الخصخصة، مثل خصخصة المياه في نيجيريا وخصخصة الكهرباء في تونس. وبالرغم من تحقيق بعض التقدم، إلا أنّ التحديات لا تزال قائمة، لاسيما في قطاع الطاقة. والأهم من ذلك أن النقابات المنتسبة قد طوّرت المهارات اللازمة للتفاوض وحماية حقوق العمال على صعيد الصناعات التي خضعت للخصخصة.

فالنضال ضد الخصخصة هو نضال من أجل الملكية العامة، وحقوق العمّال، وتحقيق العدالة الاجتماعية. ومن خلال تعبئة النقابات المنتسبة، وبناء التحالفات، والدفاع عن التغييرات السياسية، يمكننا الحرص على تأمين الخدمات العامة ذات الجودة بمتناول الجميع.

وبناء عليه، وخلال الفترة المقبلة، نعلن نحن، النقابات المنتسبة، التزامنا بما يلي:

1. تعزيز مقاومتنا لمحاولات الخصخصة المدفوعة من قبل الشركات، من خلال تزويد أنفسنا بالأدوات والاستراتيجيات الفعّالة لمواجهة تأثير القطاع الخاص على السياسات العامة.
2. بناء تحالفات مع منظمات المجتمع المدني والشركاء التقدميين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، لتقوية حملات مناهضة الخصخصة وزيادة تأثيرها.
3. تبادل أفضل الممارسات عبر الشبكات القطاعية، بما يتيح للنقابات المنتسبة التعلم من التجارب الناجحة في مواجهة الخصخصة على مستوى العالم.
4. الدعوة إلى إعادة الخدمات التي تم خصخصتها إلى البلديات، ودعم إنهاء العقود مبكرًا من دون فرض غرامات على الحكومات، مع ضمان حماية العمّال في القطاعات التي خضعت للخصخصة.
5. مواجهة الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال تسليط الضوء على أضرارها الاقتصادية، والترويج لشراكات بين كيانات عامة كبديل أكثر عدالة واستدامة لتمويل الخدمات العامة وتقديمها.
6. ربط قضايا الخصخصة بحقوق النقابات العمالية، وتعزيز التضامن العابر للبلدان والقطاعات من أجل تقوية قدرتنا الجماعية على التفاوض والدفاع عن الحقوق.

ح- العدالة المناخية الآن

يطالب العمّال بالعدالة في مواجهة الانهيار البيئي الحاصل: فإفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواجهان تهديدات مناخية وجودية، رغم مساهمتهما بنسبة لا تتجاوز 2 إلى 4% من الانبعاثات العالمية، في حين أن دول الشمال العالمي المسؤولة عن 92% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الزائدة، تتهرب من المساءلة.

يرتبط الانهيار المناخي بشكل وثيق بالاستغلال الاستعماري والخصخصة المؤسسية واللامساواة البنيوية، ما أدى إلى تآكل عقود من التقدم التنموي في المنطقة. وتتمثل الحقائق الإقليمية في أزمات المياه وارتفاع درجات الحرارة، وانهيار الخدمات العامة الحيوية.

بحلول العام 2030، سيعاني 250 مليون إفريقي من إجهاد مائي شديد، في حين أن الجفاف سيهدد سبل عيش 60% من القوى العاملة في إفريقيا، وهي القوى العاملة التي تعتمد على الزراعة. وفي مناطق أخرى، تتسبب الأعاصير والفيضانات والعواصف المدارية في تدمير المنازل والبنى التحتية العامة.

تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معدلات احترار تفوق ضعف المعدل العالمي، ما يعرض حياة أكثر من 50 مليون عامل في الهواء الطلق للخطر، من بينهم عمّال في البناء، والزراعة، والحكومات المحلية، والقطاعات غير الرسمية. وهذا يُشكّل

ضغطًا هائلًا على العمّال العاملين في مجال الخدمات العامة مثل الصحة، والمياه، والطاقة، وإدارة النفايات وغيرها من الخدمات المجتمعية والمحلية.

في العام 2023 وحده، تسببت الكوارث المناخية في تهجير 7.5 مليون إفريقي، بينما تكافح مدن ساحلية مثل لاغوس والإسكندرية من أجل البقاء أمام ارتفاع مستويات سطح البحر. كما أن الأنظمة الصحية تنهار بسبب موجات الحر وارتفاع أعباء الأمراض، وتفشل شبكات الطاقة القديمة والمرافق غير الممولة في تلبية الطلب المتزايد الناتج عن التغير المناخي.

إن تحقيق "الانتقال العادل" إلى اقتصاد منخفض الكربون يتطلب خدمات عامة قوية ومرنة حرصًا على ألا تتحمّل الفئات الأكثر هشاشة العبء الأكبر لهذا التحول. وفي الوقت ذاته، تتعرض الخدمات العامة للهجوم والتقويض، حيث تتفاقم أزمات خدمات الصحة والمياه والصرف الصحي والطاقة بفعل التغير المناخي.

يواجه العمّال في الخطوط الأمامية مخاطر مهنية متزايدة، وتتأثر النساء والفتيات الشابات بشكل غير متناسب. فعلى الرغم من أن السلامة والصحة المهنية تُعدّان من الحقوق الأساسية، إلا أن العاملين في قطاعي الصحة والحكومة المحلية، مثل عمّال الصرف الصحي والنفايات، يعملون من دون معدات وقاية في ظروف قاتلة من حرارة شديدة وبيئات ملوثة. يكافح هؤلاء العمال في الخدمات العامة، إلى جانب العاملين في أنشطة حساسة مناخيًا كالفلاحة وجمع النفايات، في ظل درجات حرارة قاسية من دون أن يمتلكوا الحقّ بالحصول على إجازات مرضية، أو تأمين صحي، أو تدابير حماية.

بات الانتقال الزائف واقعًا مؤلمًا: فبعض مشاريع الطاقة المتجددة تكرر الانتهاكات نفسها المرتبطة بقطاع الوقود الأحفوري، مثل العمل المؤقت، والأجور المتدنية، ومنع تشكيل النقابات. فعلى سبيل المثال، تدفع مزارع الرياح في جنوب إفريقيا 1.50 دولار في الساعة فقط، في حين يهدد التحول إلى الطاقة الشمسية في الجزائر بفقدان 20,000 عامل نفط لوظائفهم بغياب أي تدابير لإعادة تأهيلهم أو تزويدهم بتدريب بديل. زفي المقابل، تتحمل النساء 80% من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، مثل جلب المياه في الصومال المتضرر من الجفاف، في وقت تؤدي فيه الكوارث إلى تعميق أعباء الرعاية الأسرية والمجتمعية.

لذلك، نحتاج إلى سياسات مناخية قائمة على تعزيز السلامة والصحة المهنية تستجيب للتحديات المناخية، وتحمي العمّال في القطاع العام المكلّفين بتلبية احتياجات المجتمعات في ظل أزمة مناخية متفاقمة تمسّ الفئات المهمشة بشكل مباشر.

نحن، عمّال القطاع العام، نعيد تأكيد التزامنا بمحاربة الأزمة المناخية. ونصرّ على تطبيق تفويض اتفاق باريس بشأن "الانتقال العادل"، ونشدد في هذا السياق على أن الحلول المناخية لا تكون ذات معنى إلا إذا قضت على الفقر، وأعادت توزيع السلطة، وكرّمت كرامة العمل.

وبناء عليه، نعلن نحن، النقابات المنتسبة، التزامنا بما يلي:

1. الدعوة إلى قيام الحكومات بوضع سياسات مناخية تضمن بناء خدمات عامة مرنة وتنفيذها، وخلق فرص عمل لائقة مع توفير الحماية للشابات والشباب، والعاملين في اقتصاد العمل المؤقت والمنصات الرقمية، والعمال في الاقتصاد غير الرسمي والمناطق الريفية.

2. دمج حقوق العمال، والحماية الاجتماعية، والحوار الاجتماعي في جميع السياسات المناخية؛ وضمان التحرر من عمالة الأطفال والعمل القسري، واحترام مبدأ عدم التمييز، وحماية الحق في المفاوضة الجماعية.

3. المطالبة بإلغاء الديون غير المشروعة، حيث إن 80% من القروض المناخية تفاقم الأزمات في إفريقيا؛ والعمل على استبدال القروض الضارة بمنح مالية تُموَّل عبر فرض ضرائب على أرباح شركات الوقود الأحفوري، مثل العائدات المتوقعة البالغة 30 مليار دولار سنويًا من شركات النفط الأوروبية الكبرى.

4. تصنيف الطاقة ضمن إطار الملكية العامة، وتعزيز قدرات شركات الطاقة العامة لقيادة التحول نحو الطاقة المتجددة، وضمان الوصول الشامل إلى الطاقة الحديثة، مع إعطاء الأولوية لاحتياجات المجتمعات على حساب مصالح الشركات.

5. التعاون مع منظمات المجتمع المدني لوقف المشاريع الاستغلالية مثل خطوط أنابيب شركة "توتال إنرجي" في شرق إفريقيا، والمطالبة بتعويضات من دول الشمال العالمي عن الجرائم المناخية المرتكبة، مثل الدمار البيئي الناجم عن تسربات نفط شل في دلتا النيجر.

6. مناهضة الاتفاقيات التجارية التي تُقوّض قدرة الدول على تنفيذ انتقال عادل، وتُعيق الملكية العامة للبنية التحتية الخاصة بالمناخ والطاقة.

خ- الحماية الاجتماعية الشاملة

أساس الكرامة والمساواة: تُعدّ الحماية الاجتماعية الشاملة حقًا إنسانيًا أساسيًا، مكفولًا بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث لا تزال اللامساواة، والعمل غير الرسمي، والإرث الاستعماري ماثلة، تمثل الحماية الاجتماعية الشاملة ضرورة أخلاقية وحلًا عمليًا لمعالجة الإقصاء البنيوي وضمان الكرامة للجميع.

ووفقًا لتقرير منظمة العمل الدولية لعام 2023، يتمتع بالحماية الاجتماعية فقط 17.4% من الأفارقة و33.7% من سكان الدول العربية. ويعمل 86% من القوى العاملة في إفريقيا ضمن إطار الاقتصاد غير الرسمي، فيما تشكل النساء الأكثرية بينهم، وهم لا يتمتعون بأي تغطية تقاعدية، ما يُكرّس انتشار الفقر عبر الأجيال. وبالرغم من أن 58% من الأفارقة يواجهون مخاطر مناخية شديدة، إلا أن أقلّ من 10% منهم فقط يمتلكون شبكات أمان اجتماعي، تأخذ موضوع المناخ بعين الاعتبار. وقد كشفت جائحة كوفيد-19 هشاشة شبكات الأمان الاجتماعي الحالية، حيث دفعت ملايين الأشخاص نحو الفقر متعدد الأبعاد. واليوم، تستدعي الأزمات المتداخلة من عدم الاستقرار الاقتصادي، والكوارث المناخية، والاضطرابات السياسية تحركًا عاجلًا وفوريًا.

فالحماية الاجتماعية الشاملة ليست امتيازًا، بل حقٌ أساسي. وعبر الانطلاق في نضال منسق ومستمر قائم على تقديم خدمات عامة ذات جودة تحقّق الكرامة، يمكننا جعل هذا الحق واقعًا ملموسًا لجميع العمّال في إفريقيا والمنطقة العربية.

وبناء عليه، نعلن نحن، النقابات المنتسبة، التزامنا بما يلي:

1. إطلاق حملات لتوسيع نطاق الحصول على الرعاية الصحية، مع ضمان مشاركة العمّال في حوكمة نظم الصحة.
2. الدعوة إلى إنشاء أنظمة تقاعدية فعّالة تُدار من قبل القطاع العام وتكفل تمثيل العمّال في إدارتها.
3. المطالبة بدمج الحماية الاجتماعية في خطط التكيّف المناخي، لضمان عدم تهميش الفئات الهشة في مواجهة آثار التغير المناخي.

IV- الاحترام والكرامة للجميع

أ. مقدّمة

لا تزال الوظائف العامة في إفريقيا والدول العربية تعاني من تمييز منهجي ضد النساء، والشباب، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والمهاجرين، واللاجئين، والنازحين داخليًا، والأفراد ذوي التوجهات الجنسية المختلفة. فحركتنا تقرّ بأنّ الكرامة تتطلب العدالة والمساواة، عبر تأمين أماكن عمل شاملة، وخدمات عامة يسهل الوصول إليها، وتمثيل عادل للجميع. ولتفكيك الحواجز الهيكلية، نلتزم بدمج منظور التقاطع في كل مبادرة، حرصًا منّا على ألا يُترك أي عامل مهملاً. فللعاملين في الخدمات العامة ونقاباتهم دور أساسي في الحرص على أن تكون أماكن العمل في القطاع العام شاملة وخالية من التمييز والعنف والوصم. ونستعرض فيما يلي أولويات المنطقة:

ب. العدالة على صعيد النوع الاجتماعي

تجد النساء والفتيات أنفسهن محاصرات في شبكة من الأزمات المتقاطعة، تتمثل في تفشي العنف القائم على النوع الاجتماعي، واستمرار فجوات الأجور، وضعف التمثيل في مواقع القيادة، والآثار المدمرة لتغير المناخ، خاصة في مناطق النزاع مثل فلسطين، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتفاقم آفة العنف الجنسي والنزوح هذه المظالم، مما يبرز الحاجة الملحة إلى تغيير جذري في الأنظمة القائمة. وبالرغم ممّا ينصّ عليه قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن مشاركة النساء الفاعلة في عمليات السلام، لا تزال النساء مهمشات، في وقت تؤدي فيه الخصخصة وسياسات التقشف إلى مضاعفة أعبائهن في الرعاية غير مدفوعة الأجر.

خلال السنوات الخمس الماضية، شهدنا تصاعدًا مروّعًا في النزاعات العنيفة وانتهاكات حقوق الإنسان في إفريقيا والعالم العربي، لا سيما في مالي، وبوركينا فاسو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفلسطين، حيث تعاني النساء والأطفال بشكل

غير متناسب. وقد تدهورت الأوضاع في فلسطين بشكل كبير عقب الغزو الإسرائيلي لقطاع غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، مما فاقم أوجه عدم المساواة القائمة وقلّص بشكل حاد فرص الوصول إلى سبل العيش.

وفي ظل تفاقم الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تدهورت الأوضاع الإنسانية إلى مستوى كارثي، يتّسم بانتشار واسع لحالات النزوح وارتفاع مقلق في معدلات العنف الجنسي ضد النساء والفتيات.

وفي مواجهة هذه التحديات الملحّة، تظل نقاباتنا المنتسبة ملتزمة التزامًا راسخًا بالتصدي لهذه القضايا، والدفاع عن حقوق النساء، وضمان الحماية الفاعلة من العنف القائم على النوع الاجتماعي. فنحن ثابتون في رسالتنا الرامية إلى بناء مستقبل تكون فيه المساواة بحسب النوع الاجتماعي واقعًا ملموسًا، لا مجرد طموح.

وبشكل خاص، نعلن نحن، النقابات المنتسبة في المنطقة، التزامنا بما يلي:

1. الاستمرار في المشاركة والمساهمة في الجهود العالمية والإقليمية والوطنية لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي.
2. الدعوة إلى توفير خدمات عامة عالية الجودة تراعي الفوارق الجندرية، في سياق كرامة المرأة والمجتمع، وضمان وصول الجميع إلى هذه الخدمات، بغض النظر عن الوضع الاجتماعي أو القانوني.
3. معارضة الخصخصة بجميع أشكالها، من خلال بناء تحالفات مع منظمات النساء والمنظمات المعنية بحقوق الجندر؛
4. المطالبة بإلغاء فجوات الأجور بين الجنسين، من خلال حملات تنادي بالمساواة في الأجر عن العمل المتساوي بين النساء والرجال؛
5. تكثيف الجهود لإزالة الحواجز التي تعيق مشاركة النساء بشكل كامل على كافة المستويات، بدءاً من أماكن العمل إلى مواقع القيادة في النقابات، وكذلك في الأطر المدنية؛
6. الدعوة إلى حماية حقوق النساء وضمان وصولهن إلى المساعدة والعناية اللازمة عند التعرّض لأي انتهاك أو لأي ضرر؛
7. تنفيذ حملات ضد جميع أشكال التمييز ضد النساء، والمطالبة بالتصديق على المعايير الدولية المتعلقة بالعمل الجندري، ولا سيما اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم 100، 111، 156، 190 و183، بالإضافة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW).

ت. تمكين العمّال الشباب

يساهم ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء في تفشي الهجرة الجماعية واللجوء إلى العمل غير الرسمي. وتتسبب الكوارث المناخية في تهجير نحو 1.2 مليون مزارع شاب في شرق إفريقيا سنويًا، مما يضطرهم إلى الانخراط في أعمال مؤقتة يتعرضون خلالها للاستغلال ضمن الاقتصاد القائم على المهام. وتُواجه

النقابات خطر فقدان صلتها بالواقع ما لم تُرسّخ التضامن بين الأجيال. وبالرغم من التنامي في رأس المال، فإن عدد الوظائف المستحدثة ومستوى التنمية في المنطقة لا يواكبان هذا النمو. ونتيجة لذلك، يغادر مئات الآلاف من الشباب المنطقة بحثًا عن فرص عمل في دول الشمال العالمي، الأمر الذي يحرم بلدانهم من القوى العاملة الماهرة اللازمة لتحقيق التنمية.

وغالبًا ما يُستبعد الشباب من الانخراط في النقابات بسبب ارتفاع معدلات البطالة، وتزداد هذه المشكلة تفاقمًا مع انتشار أنماط العمل الهش، مثل العمالة المؤقتة، حيث يواجه العمّال انعدام الأمان الوظيفي، وانخفاض الأجور، وغالبًا ما يفتقرون إلى التمثيل النقابي.

ويُعدّ العمّال الشباب عنصرًا أساسيًا في مستقبل الحركة النقابية والمجتمع ككل. ومن هنا، فإن إشراكهم في الحركة العمّالية أمر بالغ الأهمية لترسيخ الالتزام بالنضال من أجل خدمات عامة عالية الجودة، تصون كرامة العمّال والمجتمع. فهؤلاء العمّال الشباب هم من سيشكّلون الجيل القادم من القيادات النقابية في المنطقة.

تحتاج المنطقة إلى عمّال شباب مستعدين لمواجهة رأس المال بأشكاله وتجلياته المختلفة، ويجب تمكينهم من التنظيم داخل مجتمعاتهم. وبدعم من القادة الإقليميين، وبعض النقابات المنتسبة، ومنظمة FORSA، تم تطوير برنامج تعليمي وإرشادي يُعرف باسم برنامج تعليم وتوجيه العمال الشباب (YEMP). يهدف هذا البرنامج إلى بناء قدرات العمال الشباب، وتعزيز فهمهم للبنية الطبقية للمجتمع الذي تعمل فيه النقابات، من خلال منظور طبقي، وتعميق معرفتهم بالاقتصاد السياسي الذي يؤثر في الحركة النقابية، وتزويدهم بالأدوات اللازمة للتنظيم والتعبئة.

وفي هذا الإطار، تلتزم النقابات المنتسبة بالإجراءات التالية وسواها طبعًا:

1. الترويج لبرنامج تعليم وتوجيه العمال الشباب في إفريقيا والدول العربية التابع للاتحاد الدولي للخدمات العامة، ضمن شبكاتهم المؤلفة من العمّال الشباب واللجان المعنية. فإنشاء هذا البرنامج وتنفيذه سيُوفّر للعمال الشباب المنخرطين في الحركة النقابية فرصة الوصول إلى المعلومات واكتساب التدريب والتوجيه، بما يؤهلهم ليكونوا الجيل القادم من قادة النقابات الملتزمين بالدفاع عن الخدمات العامة.
2. ضمان دمج العمّال الشباب في جميع مستويات القيادة النقابية والأنشطة المختلفة، لضمان بقاء الحركة النقابية ونموها واستمراريتها.
3. تبادل الأدوات التي تدعم تعبئة الشباب واستقطابهم، من خلال أفكار مبتكرة، بما في ذلك منصات التواصل الاجتماعي ومبادرات بناء القدرات.
4. الاستمرار في المطالبة بخلق فرص عمل في القطاع العام.
5. ضمان وجود أحكام دستورية واضحة داخل الأنظمة التأسيسية للنقابات تدعم قيادة الشباب وتعزّز فرص تمكينهم.

ث– **حقوق المهاجرين واللاجئين والنازحين داخليًا**

تُعد إفريقيا موطنًا لتسع من أصل أربعة وعشرين دولة تُعد من بين الأكثر تضررًا بالنزوح القسري عالميًا. ويواجه أكثر من 7.4 مليون سوري و22 مليون يمني أزمات إنسانية حادة، في حين تتسبب الكوارث المناخية والنزاعات المستمرة في نزوح ملايين إضافية من السكان. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه العمال المهاجرون، لا سيما العاملين في القطاع الصحي، حالات من الاستغلال ويُحرمون من الوصول إلى آليات الحماية الاجتماعية.

وتسجّل نيجيريا، التي يبلغ عدد سكانها 234.6 مليون نسمة، أعلى عدد من النازحين داخليًا في إفريقيا، تليها جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. وفي سوريا، نزح أكثر من 7.4 مليون شخص داخليًا بين عامي 2011 و2024. أما في اليمن، فتُعدّ الحرب الدائرة هناك الآن أسوأ أزمة إنسانية في العالم، حيث يحتاج أكثر من 22 مليون شخص إلى مساعدات وحماية عاجلة. ومع دخول النزاع عامه الرابع، يفتقر ملايين اليمنيين إلى مياه الشرب النظيفة، ما يجعل البلاد عرضة بشدة لتفشي الكوليرا وغيرها من الأوبئة.

وخلال العقد الماضي، شهدت الهجرة داخل إفريقيا والمنطقة العربية ارتفاعًا ملحوظًا مقارنة بالهجرة إلى خارجها. وعلى الرغم من أن الهجرة العمالية داخل إفريقيا تتم في الغالب على المستوى الإقليمي (بنسبة 80%) وتضم أساسًا عمالة منخفضة المهارات، فإن هجرة الكفاءات الماهرة، لا سيما في قطاع الصحة، لا تزال تمثل مصدر قلق كبير.

وتُسجل إفريقيا أحد أعلى معدلات عبء المرض في العالم، وفي المقابل، تُعد من بين أدنى القارات من حيث نسبة العاملين الصحيين لكل فرد. وتشير بعض الدراسات إلى أن القارة ستواجه نقصًا في عدد العاملين الصحيين يُقدّر بستة ملايين بحلول العام 2030. ومن بين 57 دولة حددتها منظمة الصحة العالمية، تُواجه 36 دولة حاليًا أزمة في القوى العاملة الصحية.

تجدر الإشارة إلى تمتّع المهاجرين واللاجئين والنازحين داخليًا بالحق في العمل اللائق والحماية الاجتماعية. كما ينبغي أن يتمكنوا من الوصول إلى الخدمات العامة والاجتماعية، لما لها من دور أساسي في تمكينهم وضمان اندماجهم في المجتمعات المضيفة.

وفي هذا الإطار، تلتزم النقابات المنتسبة بالإجراءات التالية

1. الدعوة إلى الحوكمة الرشيدة، والسلام، والاستقرار في المنطقة.
2. مواصلة مكافحة جميع أشكال الاضطهاد والعنف والتمييز ضد ملايين المهاجرين واللاجئين والنازحين داخليًا في منطقتنا.
3. تعزيز الوعي، وبناء القدرات، وتنظيم العمّال المهاجرين، والتأثير في السياسات المتعلقة بالهجرة واللاجئين والنازحين داخليًا.

4. الضغط والدعوة إلى اعتماد نهج قائم على الحقوق في إدارة قضايا الهجرة والنزوح واللجوء على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، والمطالبة بالتزام الدول بتعهداتها في مجال حقوق الإنسان، كما وردت في اتفاقيات الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية.

5. الدعوة إلى حماية حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين والنازحين داخليًا وضمان وصولهم الكامل إلى خدمات عامة عالية الجودة تراعي النوع الاجتماعي، والعمل اللائق، والحماية الاجتماعية، ومعارضة خصخصة الخدمات المقدمة لهم.

6. دمج حقوق المهاجرين واللاجئين والنازحين داخليًا في حملة الاتحاد الدولي للخدمات العامة بشأن الحق في الصحة، والدعوة لضمان الوصول إلى جميع الخدمات العامة، بما في ذلك تلك المتوفرة في مخيمات النازحين.

7. العمل مع الجهات المعنية من أجل تعزيز العمل اللائق والتوظيف العادل والأخلاقي، ومواصلة الحملة من أجل القضاء على سياسة وممارسة فرض رسوم توظيف على العمال المهاجرين.

8. الدفاع عن ضرورة تأمين العمل اللائق والسلامة المهنية للعمّال العاملين في الخطوط الأمامية، والذين يقدمون الخدمات العامة للنازحين داخليًا، بما في ذلك العاملين في القطاع العام الذين هم أنفسهم نازحون، وتنظيمهم داخل النقابات.

9. العمل مع الجهات المعنية، بما في ذلك منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية، لتعزيز التوظيف العادل والأخلاقي للعاملين الصحيين، والدفاع عن العمل اللائق، والدعوة إلى تحقيق العدالة والاستدامة للعاملين في قطاع الصحة.

ج- دمج العمّال ذوي الاحتياجات الخاصة (الإعاقات)

يعاني ثمانون مليون شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة في إفريقيا من الإقصاء الكبير من سوق العمل ومن أنظمة الحماية الاجتماعية. وتكسب النساء ذوات الإعاقة أجرًا أقل بنسبة 20% من نظرائهن من الرجال، كما يتحملن عبئًا غير متكافئ من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. والمقلق أن 28% فقط من الدول الإفريقية تنفذ سياسات تراعي شمول الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

ووفقًا لمركز الدراسات الإفريقية، فإن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة يمثلون 15% من سكان العالم، أي ما يعادل نحو 80 مليون شخص في إفريقيا. وتشمل هذه الفئة الأفراد الذين يعانون من إعاقات جسدية، أو عقلية، أو معرفية، أو حسية طويلة الأمد، والتي غالبًا ما تعيق مشاركتهم الكاملة والفعّالة في سوق العمل والمجتمع.

صحيح بأن العمال من ذوي الاحتياجات الخاصة، وباستثناءات محدودة، قادرون على تقديم مساهمات ذات مغزى في المجتمع، بما يشمل أماكن العمل والاقتصاد والنقابات العمالية.

ولمعالجة هذه التحديات، نلتزم نحن، النقابات المنتسبة، بالإجراءات التالية:

1. تعزيز تطوير سياسات وطنية وسياسات في أماكن العمل تستجيب لاحتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بالصحة والسلامة المهنية والتفتيش العمالي.
2. إدراج بنود حماية محددة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في اتفاقيات العمل الجماعية وفي هياكل القيادة النقابية.
3. تنفيذ تدابير لمكافحة الوصمة الاجتماعية والتمييز بحقّ الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في أماكن العمل والمجتمع.
4. الدعوة إلى فرض توفير التسهيلات المعقولة في أماكن العمل، مثل التكنولوجيا المساعدة وساعات العمل المرنة.
5. القيام بحملات للمطالبة بالمصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 111 (المتعلقة بالتمييز في التوظيف والمهنة)، وتنفيذها، وبالاتفاقية رقم 190 (المتعلقة بالعنف والتحرش في مكان العمل).
6. التعاون مع الحركات الشعبية والمنظمات غير الحكومية والحكومات التقدمية لمواجهة سياسة الإقصاء التي تعتمدها الشركات.

V- التضامن وصندوق التضامن

أ. مقدمة

يُعَدّ التضامن كلمة زاخرة بالمعاني، تحمل في طياتها أرقى صور القوة والعمل الجماعي الذي تتميز به الحركة النقابية. فهو يُذكّرنا دومًا بأن "الأذى الذي يصيب أحدنا، يصيبنا جميعًا." التضامن هو الالتزام الفعّال بالوقوف جنبًا إلى جنب، كتفًا بكتف، سواء خلال المفاوضات، أو أثناء الإضرابات، أو في الاعتصامات، أو في الدفاع عن زميل يتعرض للهجوم. إنه شريان الحياة للحركة النقابية.

فالتضامن الحقيقي يعني التضحية بالراحة الشخصية من أجل المكاسب الجماعية، وتحويل نقاط الضعف الفردية إلى قوة جماعية. ويُعتبَر التضامن أقوى سلاح تملكه الحركة النقابية في وجه الاستغلال وكافة أشكال الظلم الاجتماعي: "متّحدون نُفاوض، متفرّقون نَتسوّل."

ب- صندوق التضامن الإقليمي

يعَدّ صندوق التضامن الإقليمي الخاص بالاتحاد الدولي للخدمات العامة في إفريقيا عنصرًا أساسيًا في الدعم المتبادل والقوة الجماعية داخل حركتنا النقابية الإقليمية. وقد تم تأسيس هذا الصندوق في العام 1994 بناءً على تفويض جماعي خلال مؤتمر إقليمي لاتحاد الخدمات العامة في إفريقيا، تجسيدًا لمبدأ التضامن النقابي في أبهى صوره العملية.

يمثل الصندوق آلية حيوية يقودها الأعضاء، تهدف إلى تقديم الدعم الفعلي للنقابات المنتسبة التي تمر بظروف صعبة. ومن خلال مساهمات طوعية يتم جمعها من مختلف أنحاء المنطقة، يمكّن الصندوق النقابات ذات القدرات الأكبر من تقديم الدعم اللازم للنقابات الأخرى في أوقات الشدة، ويضمن ألا تواجه أي نقابة منتسبة أزماتها وحدها من دون سند. وتُعزّز هذه المقاربة القائمة على المساعدة الذاتية الجماعية من وحدة الاتحاد الدولي للخدمات العامة في إفريقيا، وتؤكد على ترابطنا والتزامنا المشترك بحقوق العمال.

ولضمان توزيع هذه الموارد الحيوية بشكل عادل وشفاف وخاضع للمساءلة، يُدار الصندوق بموجب دستور خاص تم اعتماده من قبل اللجنة التنفيذية الإقليمية الإفريقية للاتحاد الدولي للخدمات العامة في إفريقيا، ويُحدِّد هذا الدستور ما يلي:

- معايير الأهلية؛
- أنواع الدعم المتاحة؛
- آليات التقديم واتخاذ القرار؛
- آليات المساءلة والمتابعة.